قياس وتحليل أثر تقلبات سعر الصرف في الإيرادات النفطية: دراسة قياسية حالة الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2022)

م.م هشام مهيدي صالح عيسى الفهداوي

رئاسة جامعة الانبار

hisham.mhedi@uoanbar.edu.iq

Measuring and analyzing the impact of exchange rate fluctuations on oil revenues: an econometric study of the state of the Iraqi economy for the period (2004 – 2022)

Assistant teacher: Husham Mhaidi Saleh Issa Al-Fahdawi

Presidency of Anbar University

تاريخ استلام البحث	2024/8/5	تاريخ قبول النشر	2024/12/26	تاريخ النشر	10 /2025/4

المستخلص

يروم البحث معرفة أثر تقلبات سعر الصرف في الإيرادات النفطية، باستخدام أسلوب المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال الإلمام الواسع بمختلف الجوانب النظرية لسياسة سعر الصرف والإيرادات النفطية، وتم الاعتماد على المنهج التحليلي الكمي والاستقرائي الخاص باستخدام النماذج القياسية؛ لتقدير طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004– 2022). باستخدام برنامج Eviews بالاعتماد على منهجيةARDL.

وتوصلت الدراسة إلى ان نتائج اختبار الثبات لمتغيرات الدراسة غير مستقرة بالنسبة للمستويات الأصلية، ولكن عند إجراء الفروق الأولى على نفس المتغيرات؛ نلاحظ أنها قد استقرت عند مستويات مختلفة من الأهمية، وتوصلت أيضاً إلى أن أعلى نسبة لمساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة كانت في عام (2004) بنسبة (98%) فيما سجلت مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة أدنى قيمة في عام (2015) بلغت نسبته (77%).إن أعلى قيمة وصل إليها سعر الصرف الموازي خلال مدة الدراسة كانت في عام 2022 حيث وصل إلى 1482 دينار عراقي مقابل الدولار الأمريكي الواحد، في حين كانت أقل قيمة له في عام 2009 إذ وصلت إلى 1182 دينار مقابل الدولار الأمريكي الواحد، واثبت الجانب التحليلي وجود علاقة عكسية بين تقلبات سعر الصرف والإيرادات النفطية حيث بلغ معدل النمو المركب لسعر الصرف(4%–) في حين بلغ معدل النمو المركب للإيرادات النفطية (6%) وأكدت الدراسة في الجانب القاسي على وجود علاقة عكسية قصيرة الأجل، تربط بين تقلبات سعر الصرف والإيرادات النفطية وهذا مطابق مع النظرية الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: تقلبات سعر الصرف، الإيرادات النفطية، أسعار النفط الخام، منهجية *ARDL*

Abstract

The research aims to find out the impact of exchange rate fluctuations on oil revenues, using a method that combines the descriptive approach and the analytical approach through extensive knowledge of the various theoretical aspects of the exchange rate policy and oil revenues. The quantitative and inductive analytical approach of using standard models was relied upon. To estimate the nature of the relationship between exchange rate fluctuations and oil revenues in the Iraqi economy for the period (2004-2022). Using Eviews program based on the ARDL methodology.

The study concluded that the results of the reliability test for the study variables are not stable with respect to the original levels, but when the first differences are made on the same variables; We note that it has stabilized at different levels of importance, and it was also found that the highest percentage of the contribution of oil revenues to public revenues was in the year (2004) at a rate of (98%), while the contribution of oil revenues to public revenues recorded the lowest value in the year (2015) at a rate of (77%). The highest value that the parallel exchange rate reached during the study period was in 2022, when it reached 1,482 Iraqi dinars against one US dollar, while its lowest value was in 2009, when it reached 1,182 dinars against one US dollar. The analytical side proved the existence of an inverse relationship between exchange rate fluctuations and oil revenues, as the compound growth rate of the exchange rate reached (-4%), while the compound growth rate of oil revenues reached (6%). On the harsh side, the study confirmed the existence of a short-term inverse relationship, linking Exchange rate fluctuations and oil revenues are consistent with economic theory.

Keywords**:** *exchange rate fluctuations, oil revenues, crude oil prices, ARDL methodology.*

أولاً: المقدمة

يعتبر سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية شديدة الحساسية، وأي تقلبات تحصل في سعر الصرف؛ قد تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبالتالي على الاقتصاد العراقي بأكمله. ويجب على الدولة العراقية أن تتبع سياسة سعر صرف ملائمة تتوافق مع التطلعات الدولية؛ لما لها من أثر كبير وإيجابي في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي. ويعتبر استقرار سعر الصرف وعدم تذبذبه من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعكس قوة الدولة، واستقرارها السياسي والاقتصادي. لذلك تعتبر العملة من أهم الأدوات الاقتصادية للدولة التي يمكن من خلالها اقامة علاقات اقتصادية مع الدول الأخرى. حيث يحتل سعر الصرف أهمية كبيرة في اقتصاد الدول؛ كونه يقوم بتقييم الالتزامات والأصول للدول معبراً عنها بالعملات الأجنبية؛ لذلك يعتبر سعر الصرف من أقدم المسائل الاقتصادية التي طرحتها الدول؛ من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للدول. لذلك سعت الكثير من الدول الاقتصادية المتقدمة لإيجاد أنظمة سعر صرف تتماشى مع مصلحتها الاقتصادية، وتبقى سياسة سعر الصرف من أدوات السياسة النقدية المهمة؛ لأنها تستخدم كمؤشر مهم يقيس القوة التنافسية للدولة.

وتحتل الموارد المالية الناتجة عن الصادرات النفطية أهمية كبيرة في اقتصاديات البلدان النامية، ومنها الاقتصاد العراقي حيث تعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيس؛ لتمويل برنامجها الانفاقي، ويصنف اقتصاد العراق ضمن الاقتصادات

النامية على الرغم من انها تدخل في إطار الاقتصادات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية؛ إذ أن القطاع النفطي يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا بتقلبات سعر الصرف. وأصبح سعر الصرف وتقلباته محط أنظار الكثير من الاقتصاديين؛ بسبب إدراكهم لكثير من المخاطر التي تنجم عن تقلبات سعر الصرف؛ كونها ترتبط بالتجارة الخارجية.

مشكلة البحث:

إن مشكلة البحث تتبلور في بحث التباين في الرأي بين أثر تقلبات سعر الصرف والإيرادات النفطية، وأن أي تقلبات تحدث في سعر الصرف من شأنها أن تؤثر في الإيرادات النفطية سواء كان التأثير إيجابياً أم سلبياً، ويمكن صياغة المشكلة من خلال السؤال الآتي:

- ما أثر تقلبات سعر الصرف في الإيرادات النفطية العراقية خلال مدة البحث (2004- 2022) ؟

أهمية البحث:

استمد البحث أهميته أن يأخذ بنظر الاعتبار واحداً من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية ألا وهو سعر الصرف الذي يلعب دوراً ريادياً في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وكذلك تظهر أهمية البحث من أهمية سلعة النفط في الاقتصاد العراقي، الذي يعد من اقتصاديات أحادي الجانب الذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة، ودراسة الأهمية النسبية لكل من سعر الصرف والإيرادات الكلية، والإيرادات النفطية، وتظهر أهمية البحث أيضاً من خلال معرفة تقلبات سعر الصرف وأثرها في الإيرادات النفطية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف في الإيرادات النفطية العراقية للمدة .**(2004- 2022)**

أهداف البحث:

لمعرفة التقلبات الحاصلة في سعر الصرف وأثرها في الإيرادات النفطية، واثبات صحة الفرضيات أهداف منها:

1- التعرف على تقلبات سعر الصرف من ناحية، وأثرها في الإيرادات النفطية من ناحية اخرى.
2- التعرف على نسبة مساهمة القطاع النفطي في الإيرادات العامة، وتمويل الموازنة العامة للدولة.
3- تسليط الضوء على سعر الصرف وأنظمته، والنظريات المفسرة له، ثم العوامل التي تؤثر على تقلباته.
4- قياس وتحليل أثر تقلبات سعر الصرف في الإيرادات النفطية العراقية خلال مدة البحث (2004-2022).

منهجية البحث:

بغية معالجة مشكلة البحث، ومن ثم الوصول إلى الأهداف الخاصة به، واثبات صحة فرضياته سيتم الاعتماد على أسلوب المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، والذي يمكن من خلاله توضيح الجوانب النظرية للبحث

الخاصة بتقلبات سعر الصرف والإيرادات النفطية، إلى جانب المنهج التحليلي الكمي والاستقرائي الخاص باستخدام النماذج القياسية؛ لتقدير طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف، والإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2022).

الدراسات السابقة:

1- دراسة (بهلوشي عبد المؤمن 2020) (أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف) تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف كمدخل لاختبار تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمات النفطية من خلال عرض وتحليل تطور سعر الصرف، وتشخيص خصائص الاقتصاد الوطني، وكذا توضيح سلبيات الوفرات النفطية وإيجابياتها على الجزائر؛ مما يساعد على توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات في ظل غياب القطاعات، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات النفط الخارجية، مما يستدعي ضرورة تنويع مصادر الدخل، وتجاوز أعراض المرض الهولندي التي تظهر في الاقتصاد الجزائري، ومن خلال تحليل تطور أسعار البترول وسعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار الأمريكي واليورو خلال الفترة من شهر جنيف 2006 إلى شهر ديسمبر 2018 تبين أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي تعتمد صادراته على المحروقات بصفة أولى؛ مما جعله رهين التقلبات الحادثة في أسعارها في الأسواق الدولية الأمر الذي أثر بصفة مباشرة على مسار التنمية والعملة الوطنية خلال فترة الدراسة.

2- دراسة (توبة دليلة 2024) أثر تقلبات سعر الصرف على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر تقلبات سعر الصرف على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020 من خلال بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن العلاقة الطويلة الأجل و القصيرة الأجل بين المتغيرين، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)، واستخدمت الدراسة رصيد الموازنة العامة كمتغير تابع، و سعر الصرف الفعلي الحقيقي كمتغير مستقل، كما تم الاستعانة بمجموعة من المتغيرات التفسيرية، تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي معدل التضخم، رصيد الميزان التجاري وتلخصت الدراسة في وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج، أما بالنسبة لتقدير العلاقة فتوصلت إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين سعر الصرف ورصيد الموازنة في الأجل الطويل، وعلاقة إيجابية معنوية في الأجل القصير.

3- دراسة (**Seyed Mohammad Alavinasab**،2015) بعنوان أثر العوائد النفطية والصادرات غير النفطية على الإنتاج الصناعي: حالة إيران).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير عائدات النفط والصادرات غير النفطية على الإنتاج الصناعي في إيران، وذلك باستخدام البيانات الثانوية خلال الفترة 1961 – 2010 بعد التحقق من البيانات عن السكون، واختبار التكامل المشترك، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى؛ إذ أظهرت النتائج التجريبية آثاراً إيجابية ذات دلالة إحصائية

للمتغيرات التفسيرية من عائدات النفط، والصادرات غير النفطية على الإنتاج الصناعي في إيران خلال فترة الدراسة. كما وجدت الدراسة أن مؤشر الاقتصاد الكلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان له تأثير معنوي وإيجابي على الإنتاج الصناعي، في حين وجدت أن تأثير سعر الصرف سلبي.

ثانياً: الإطار النظري لسياسات سعر الصرف والإيرادات النفطية:

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

إن أهم الاختلافات بين التبادل الدولي والتبادل المحلي هو أن تسوية التبادل الدولي تتم بالعملات الأجنبية، في حين أن تسوية التبادل المحلي يتم بالعملة المحلية (الحسني ،1999: 147). فمن الواضح أن مبادلة عملة بأخرى؛ يقتضي وجود نسبة لمبادلة هذه العملة بتلك أو بثمن هذه العملة مقومة بتلك العملة، ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف (حشيش، 2000: 113)

- ويعرف سعر الصرف أيضاً (هو وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية. (مطر ،2008: 43).
- ويعرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة. (عوض الله ،2004، 44).
- ويعرف أيضاً (بأنه سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمناً لها، ويعرف أيضاً بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم) (بخاري ،2010: 120)

وهناك طريقتان لتسعير العملات، وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها؛ للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وتعرف هذه الطريقة بالتسعير على التأكد.

التسعير غير المباشر: هو عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي، وتعرف هذه الطريقة بالتسعير على عدم التأكد. (لطرش ،2007: 96)

ثانياً: أهمية سياسة سعر الصرف:

تكمن أهمية سعر الصرف في كونه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي؛ وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات؛ إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، أي الربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها (نعمة ،2011: 16). إضافة إلى كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني وعلى حجم التجارة بشقيها الصادرات والواردات؛ وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات (الحسني،1999: 147).

تتضح أهمية سياسة سعر الصرف من خلال الآتي (الدليمي وآخرون ،2023: 111-112):

1- استعمال سعر الصرف كمؤشر لقياس تنافسية البلد مع البلدان الأخرى: إذ أن العلاقة بين التنافسية ومستوى سعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية، فعندما يرتفع سعر الصرف الحقيقي ارتفاع عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة واحدة من السلع المحلية؛ تنخفض القدرة التنافسية الدولية للسلع المحلية، وبالعكس عندما ينخفض سعر الصرف الحقيقي؛ تزداد القدرة

2- التنافس

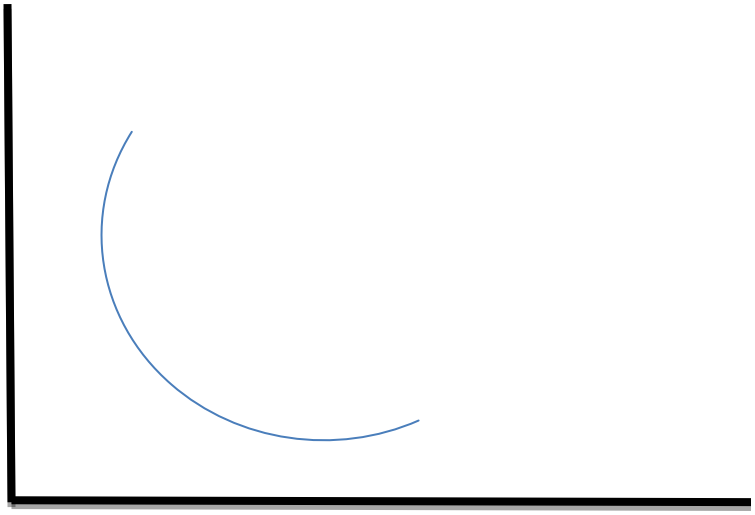

الدليمي، سعد عبد الكريم، الدليمي، فيصل غازي فيصل واخروان (2023) التجاره الخارجية – تطبيقات اقتصأدية كلية، الطبعة الاولي، دار الدكتور للعلوم والكتاب الأكأدىمي، العراق.

3- تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والتوازن الخارجي: إذ أن التوازن الداخلي يتحقق عندما يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار والأجور، فضلاً عن تحقيق العمالة الكاملة، في حين أن تحقيق التوازن الخارجي يتم عن طريق توازن ميزان المدفوعات، وإن توازن ميزان المدفوعات المقصود هنا التوازن محاسبياً (الجانب الدائن يساوي الجانب المدين)، وإنما التوازن المقصود الاقتصادي الذي يسعى سعر الصرف إلى تحقيقه المدفوعات الخارجية تساوي الإيرادات الخارجية).

4- يمكن عن طريق سعر الصرف تحقيق الأهداف المرغوبة التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها: من خلال استعمال سعر الصرف كهدف مقابل العملات الأخرى، وقد يكون عاملاً لتخفيض التضخم.

ثالثا: خصائص سعر الصرف: هناك ثلاث خصائص لسعر الصرف وهي:

1- المضاربة: وتكون من أجل تحقيق الربح؛ إذ أنه في حالة توقع المتعاملين في سوق الصرف الآجلة أن سعر الصرف لإحدى العملات سيرتفع في المستقبل؛ فإنهم في هــذه الحالة سيتجهون إلى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد، عندما يكون سعرها قد ارتفع، والعكس في حالة الانخفاض حيث يقوم ببيعها. (حاتم 1994، 40) وتسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات.

2- المقاصّة: المقاصّة هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي: أنها ترتكز على تسوية الحقوق والديون معا والناتجة عن عمليات التجارة المنظورة (جديدن ،2004: 3). وتتم عمليات المقاصّة في غرفة المقاصّة، وتلعب هذه الأخيرة دور البائع بالنسبة للمشتري، ودور المشتري بالنسبة للبائع، ومنه يتطلب من غرفة المقاصّة متابعة انتقال العقد من يد إلى يد بالشراء والبيع (الصادق ،1997: 149).

3- التغطية: تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة؛ لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة. (الدليمي وآخرون،2023: 115)

رابعاً: أهداف سياسات سعر الصرف:

إن لجوء السلطات النقدية في العديد من الدول إلى انتهاج سياسات سعر صرف مختلفة ومتعددة نابعة من أهداف كثيرة وفي غاية الأهمية ومن بينها (حميداتوا وآخرون،2016: 286)

1- مقاومة التضخم: إن تحسن سعر الصرف؛ يؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم، بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، كما أن انخفاض تكاليف الاستيراد، في المدى القصير؛ لها تأثير على مستويات التضخم من ترشيد أداة الإنتاج في المدى القصير، وبالتالي الحصول على عوائد إنتاجية، وهذا يؤدي إلى رفع جودة المنتجات، وهو من تنافسية الاقتصاد، ويطلق على هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية.

2- تخصيص الموارد: لسعر الصرف الحقيقي دور في رفع تنافسية الاقتصاد، وهو ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية؛ بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، ومنه التقليل من السلع المستوردة؛ بحيث يصبح انتاجها محليا، وهو ما يعرف بإحلال الواردات، كما ينعكس أثر تغيُّر سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج؛ إذ يؤدي انخفاضها إلى استعمال عنصر العمل، ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة.

3- توزيع الدخل: يلعب سعر الصرف دوراً كبيراً في توزيع الدخل بين مختلف الفئات والقطاعات، فعند ارتفاع القدرة التنافسية للقطاعات التقليدية، نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي؛ يكون أكثر ربحية، وبالتالي زيادة عوائد أصحاب الأموال، وانخفاض القدرة الشرائية للعمال.

4- تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة تخفيض سعر الصرف؛ لتشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض عام للعملة؛ مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية، قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض؛ لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية، وتشجيع الصادرات. (قدري ،2005: 132).

خامسا: أنواع سعر الصرف:

يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، ومنه يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف نلخصها فيما يلي:

1- سعر الصرف الإسمي: يعبر سعر الصرف الإسمي عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهذا السعر الإسمي يمثل المقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلته بقيمة عملة بلد آخر (عبد القادر ،2011: 115). إن سعر الصرف الإسمي يقيس سعر العملة المحلية بدلالة قيمة العملات الأخرى على نقاط مختلفة عبر الزمن، فهو السعر النسبي لعملتين مختلفتين بغض النظر عن ما يمثله هذا السعر من قوة شرائية، وبالتالي فهو لا يدين حقيقة قيمة العملة. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما؛ تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير بتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. وتتعدد أشكال سعر الصرف الإسمي إلى سعر رسمي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وإلى سعر صرف موازي والمتداول في الأسواق الموازي وهو يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي في الوقت نفسه للعملة في البلد نفسه. (مفيدة ،2016: 12).

2- سعر الصرف الحقيقي: يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة. (الغالبي،2011: 27).

ويعرف أيضاً بأنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فمثلا ارتفاع معدل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف انتاج المواد المصدرة بنفس المعدل؛ لا يدفع إلى زيادة الصادرات؛ لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى تغيير في أرباح المصدرين. (قدوري،2006: 104)

3- سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التنفيذ في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسين أو تضرر عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى (قابل، 2010: 283).

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: وهو سعر الصرف الفعلي الإسمي بعد خضوعه لعملية التصحيح، وذلك بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، ويعتبر مؤشر يدل على تنافسية البلد إزاء الخارج، حيث يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم للبلد، والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية. (محمد، 2024: 12)

5- سعر الصرف التوازني: هو سعر الصرف الذي يكون متلازماً مع توازن الاقتصاد الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يسود في بيئة اقتصادية مستقرة، فالصدمات الأسمية المؤقتة توثر في سعر الصرف الحقيقي، وتبعده عن المستوى التوازني، وكذلك الصدمات الحقيقية تؤثر في مستوى التوازن لسعر الصرف؛ لذا فمن الضروري تحديد المستوى التوازني لسعر الصرف، ويتم تحديد سعر الصرف التوازني عن طريق نظرية تعادل القوة الشرائية التي

تنص على أن سعر الصرف يتناسب مع السعر النسبي المحلي والخارجي؛ لذلك فإن مفهوم سعر الصرف التوازني يوافق الأسعار النسبية التي تحقق توازن الدخل. (قادر ، 2022 : 305)

سادسا: أنظمة سياسة سعر الصرف:

1- نظام سعر الصرف الثابت:

يعرف نظام الصرف الثابت بأنه: النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف، ويتم ذلك؛ لمراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية واحدة، وهذا عندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة، أو أن تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية، وهذا عندما تكون معاملاتها تتم مع عدة دول، إن الخيار الثاني يسمح للبلد بتفادي نتائج التقلبات التي قد تحدث على العملة الأجنبية الواحدة المتخذة في الحالة الأولى. وتلجأ الدول إلى إتباع نظام الصرف الثابت عندما لا يمكنها الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحرير أسعار الصرف، أو عندما تعطى الأولوية إلى أهداف السياسة الاقتصادية الداخلية. (عبد الباقي ،2001: 13).

2- نظام سعر الصرف المعوم المدار:

يعتبر تعويم أسعار صرف العملات إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الفترات التي تتسم بعدم الاستقرار، ويكمن جوهر التعويم في أن أسعار الصرف تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف، ورغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف، إلا أنه ونظراً لانعكاسات التغيرات المعتبرة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي لتقلبات قوى العرض والطلب؛ لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات؛ للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه؛ تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها، وهو ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف (شطباني، 2012: 10-11).

3- نظام سعر الصرف المرن:

يختلف هذا النظام عن سابقه في أن البنك المركزي يسمح بتعديل سعر الصرف؛ ليتساوى العرض مع الطلب من العملة الأجنبية دون أن تتدخل أسواق الصرف الأجنبية، ففي هذا النظام نجد أن قاعدة أسعار الصرف تعتمد على آلية ترك سعر الصرف يتحدد تلقائياً؛ استناداً إلى قوى العرض والطلب، وبالتالي فإن جهاز الأسعار المتمثل في قوى العرض والطلب هو الذي يحدد سعر الصرف لكل عملة مقابل العملات الأخرى دون أن تتدخل السلطات النقدية في ذلك، وبالتالي فإن الطلب والعرض على الصرف الأجنبي يعملان حسب القاعدة العامة، وهي: أن الطلب يعمل باتجاه عكسي مع السعر، والعرض يعمل باتجاه طردي مع السعر، وهكذا يتحدد سعر الصرف عند النقطة التي تتساوى فيها الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة حاله في ذلك حال الأسعار، كما أن السلطات النقدية في ظل هذا النظام لا تتدخل لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات؛ لكون جهاز الأسعار يعمل على احداث تغييرات مناسبة في معدلات الصرف التي تؤثر بدورها على قيمة الصادرات والاستيرادات، مع ان الواقع يثبت تدخل السلطات المالية والنقدية؛ لغرض تفادي حدوث الآثار الضارة (الشماع والعمري، 2002: 142)

4- نظام سعر الصرف للتثبيت المدار نظام بريتون وودز :

اعتمد هذا النظام على تثبيت أسعار الصرف والزام السلطات النقدية على التدخل في أسواق الصرف؛ لغرض المحافظة على استقرار الأسعار من خلال استخدام ما لديها من أرصدة نقدية دولية؛ لمواجهة الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، وهذا النظام تم الاتفاق عليه بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة (بريتون وودز) في ولاية نيوهمشاير سنة 1944 وقد تم الاتفاق على تثبيت أسعار الصرف وحسب المعدل المتفق عليه لسعر صرف عملتها، وعدم تغييره الافي حدود معينة؛ ولكي تأخذ أسعار الصرف بعض المرونة؛ سمح لها بالتغيير ارتفاعاً أو انخفاضاً في حدود (1%) وقد شهدت أسعار الصرف أكثر من عقدين نسبة من الثبات النسبي وجاء هذا الثبات بسبب الاحتياطيات النقدية الرسمية، وهذا ما جعل نظام (بريتون وودز) نظام سعر صرف ثابت لكنه قابل للتعديل، وهذا النظام ثابت في المدى القصير، وقابل للتعديل في المدى الطويل (احميد ومحفوظ ،2022: 63).

سابعا: العوامل المؤثرة في سياسات سعر صرف العملة المحلية:

تتمثل العوامل المؤثرة في سعر صرف العملة المحلية في الآتي (ابراهيم، 2024: 1349- 1350)

1- عرض وطلب العملة المحلية فعند زيادة الطلب على عملة معينة؛ يزيد سعرها مقابل العملات الأخرى، وبزيادة الكمية المعروضة من عملة ما؛ ينخفض سعرها.

2- اختلاف معدلات الفائدة بين الدول؛ إذ تؤثر معدلات الفائدة على تدفقات رؤوس الأموال، فعند ارتفاع أسعار الفائدة في دولة؛ يزيد تدفقات رؤوس الأموال لتلك الدولة مما يزيد الطلب على عملتها، ومن ثم ترتفع قيمتها.

3- الاستقرار السياسي؛ إذ يعزز الاستقرار السياسي في ظل توافر العوامل الأخرى الثقة في عملة الدولة من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية، والقروض، والمعونات، والعوائد الأجنبية من الصادرات المختلفة، بينما عدم الاستقرار السياسي؛ يشجع على خروج الاستثمارات الأجنبية، ويزيد من مخاطر الائتمان الدولي ويساهم في تدهور قيمة العملة المحلية.

4- الانفتاح التجاري بشقيه الصادرات والواردات؛ يؤثر حجم الصادرات والواردات على سعر الصرف فبفائض ميزان المدفوعات؛ يزداد الطلب على عملة الدولة؛ نتيجة زيادة الطلب على صادراتها التي تعزز من قيمة عملتها، والعكس بعجز ميزان المدفوعات وزيادة الواردات؛ تنخفض قيمة عملتها.

5- التضخم؛ فبارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية عن مثيلاتها الأجنبية؛ يقل الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية لتلك الدولة، وبالتالي يقل الطلب على العملة المحلية، وتنخفض قيمة العملة تجاه العملات الأجنبية وبالعكس.

6- المضاربة على العملات الأجنبية؛ فبتداول العملات خارج الأسواق الرسمية وبزيادة عمليات المضاربة عليها؛ تنخفض قيمة العملة المحلية ولا سيما في ظل عدم توافر النقد الأجنبي بالجهاز المصرفي.

ثامنا: النظريات المفسرة لأسعار الصرف: تناولت العديد من الأدبيات الاقتصادية دراسة سعر الصرف عن طريق تحليل تحركاته في الدول المختلفة؛ للتمكن من التنبؤ بتلك التحركات بداية من نظرية تعادل القوة الشرائية، وحتى النظريات الحديثة، مثل نموذج التغير العشوائي، لا تمثل واحدة منهم نموذجاً مثالياً يستطيع تعريف مسار محدد لتلك التغيرات.

1- نظرية ميزان المدفوعات **Balance of Payment Approach**

تتعامل نظرية ميزان المدفوعات مع سعر الصرف على أنه يمثل سعر سلعة؛ إذ يتم تحديد سعر الصرف على أساس قوى العرض والطلب، فحين يتم استيراد سلعة ما؛ فإن ذلك يخلق طلباً على العملة الأجنبية (عملة الدولة التي يتم الاستيراد منها أيضاً إذا تم التصدير لهذه الدولة؛ فإن ذلك يوفر قدراً من العملة الأجنبية أي: إنه يخلق عرضا لهذه العملة، عن طريق تساوي العرض لتلك العملة، والطلب عليها يتم استنتاج قيمتها بالعملة المحلية2007 9:) ،.(MacDonald

2- نظرية تعادل القوى الشرائية **Purchasing Power Parity – PPP**

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية علامة دالة في شرح العلاقة ما بين تناسب مستويات الأسعار المتوقعة لنفس السلعة في بلدين مختلفين وسعر الصرف بين عملتيهما؛ إذ تصف هذه النظرية تحركات سعر الصرف بين العملتين بأنها نتيجة مباشرة لتغيرات مستوى الأسعار في سوقيهما، وتقوم نظرية تعادل القوى الشرائية بالأساس على تحقق فرضية قانون السعر الواحد، والذي ينص على أنه مع غياب أية حواجز أو موانع تجارية بين دولتين كتكاليف النقل والجمارك؛ تباع السلع المتجانسة بنفس السعر في الدولة المصنعة لها والدول الأخرى. (Abbasi,and safdar ,2014 :35)

3- نظرية سوق الأصول **Asset Market Approach**

تفترض نظرية سوق الأصول وجود فرق مبدئي بين حجم العوائد في السوق المحلي والأجنبي متمثلا في اختلاف أسعار الفائدة بينهم، أسعار الفائدة المحلية أعلى من الأجنبية؛ يتيح ذلك الاختلاف فرصة؛ لتحقيق ربح أمن عن طريق الاقتراض بالعملة الأجنبية وإيداعها في البنوك القومية بالعملة المحلية؛ للاستفادة من فرق أسعار الفائدة بين السوقين، وبذلك يمثل زيادة العائد على الاستثمارات في الأصول المحلية عاملاً في جذب المزيد منها، مما يزيد الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها في مقابل العملة الأجنبية؛ للوصول إلى حالة التوازن يجب أن تتساوى قيم العوائد في السوقين Krugman).،(336: 2009

4- النظرية النقدية **Monetary Approach**

يرى النموذج النقدي أن سعر الصرف هو مجرد سعر الأصلين لا لعملتين، يخضع لتغيرات العرض والطلب، مما يفسر التذبذبات الزائدة في أسعار الصرف المعومة، يعرف النموذج النقدي حالة التوازن من خلال شرطي تعادل القوى الشرائية وأسعار الفائدة؛ إذ يفترض أن الأصول غير النقدية، سواء كانت محلية أو أجنبية، لها نفس العوائد؛ لذلك يعتبر النموذج النقدي لتحديد أسعار الصرف امتداداً لنظرية تعادل القوى الشرائية؛ إذ يمثل رابطاً بين قانون تعادل القوى الشرائية وتوازن سوق النقد.

5- نظرية توازن محفظة الأصول **Portfolio Balance Approach**

يعتبر هذا النموذج، على عكس النموذج النقدي؛ لأن السندات المحلية والأجنبية لا تمثل بدائل تامة؛ حيث تؤثر بعض العوامل في وجود اختلاف بينهم تشمل هذه العوامل، على سبيل المثال، اختلافات الضرائب بين البلدين، حجم السيولة، المناخ السياسي، بالإضافة إلى مخاطر تغيرات أسعار الصرف بناءً على ذلك؛ فكما يحمل الأشخاص عدداً من العملات المختلفة؛ لتجنب مخاطر تغيرات أسعار الصرف، فإنهم أيضاً يحملون أصول غير نقدية، متنوعة الجنسيات؛ لتجنب ما قد تفرضه العوامل السابق ذكرها من مخاطر على استثماراتهم؛ طبقاً لهذا النموذج، يتكون حجم ثروة الأفراد أو حجم طلبهم على الأصول من النقد المحلي والسندات المحلية إلى جانب السندات الأجنبية (عباس وعبد المنعم، 2018 :10).

تاسعا : الإيرادات النفطية :

1- العائدات النفطية (الإيرادات النفطية :

هي عبارة عن المزايا الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة المنتجة للنفط، والتي يمكنها تقديرها مباشرة عند التعاقد، وتمثل هذه العائدات في الوقت الحاضر نسبة عالية من الدخل القومي في أغلب الدول النامية المنتجة للنفط، كما أنها تشكل القسم الأكبر من حصيلة العملات الأجنبية، وهي رأس المال الوحيد لبقائها، كما تعتبر رؤوس الأموال الفائضة لهذه الدول مشكلة كبيرة، وتعتبر الدول النامية أول من يرغب في تجاوز اضطرابات النظام النقدي؛ لحماية رأس مالها (مهنى ، (2013)، ومن المعروف إلى الآن لم يتم استثمار الأرصدة أو العائدات النفطية لأغلب الدول النامية لا سيما الدول العربية منها بالشكل الذي يحقق الإنماء الاقتصادي الشامل المنشود!!؛ وإنما كل ما تم إنجازه هو رصيد مبالغ طائلة، كمخصصات خطط تنموية مختلفة وعديدة، مقابل عدم إمكانية التنفيذ أصلاً أو تنفيذ نسب ضئيلة جداً، وبدلاً من الإستفادة من العائدات النفطية في تحقيق التنمية فإن الطابع الرئيس لتلك العائدات كان سلبياً أكثر منه إيجابياً؛ بل أن العائدات النفطية الضخمة في تلك الدول أدت إلى المزيد من تدخل الدول المتقدمة في شؤونها الداخلية.(ابو شاح وآخرون، 2023: 121)

2-دور العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي:

يعتمد الاقتصاد العراقي بالدرجة الأساس على البترول وعوائده؛ اذ تعد هذه العوائد العمود الفقري للاقتصاد العراقي، وتشكل عوائد البترول نحو (54) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ونحو (43%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وكما يولد أكثر من (99%) من قيمة الصادرات، وتمول ما يقارب أكثر من (90%) من إيرادات الموازنة العامة؛ لذا نسعى هنا للتعرف على العلاقة بين العوائد البترولية وبعض المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي، وبيان مدى اعتماد ومساهمة العوائد النفطية في المتغيرات الكلية، ومن المعروف ان العوائد النفطية تحتل مرتبة مهمة من حيث نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، منذ اكتشاف هذا المورد ولغاية اليوم، وبالرغم من كافة التوجهات الخاصة بتنويع مصادر الدخل وتقليل نسبة الاعتماد على العوائد البترولية كمصدر رئيس في الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لا يزال يحتل المرتبة الأولى (الساعدي وعبد ،2016: 5)

ثالثا: تحليل أسعار صرف العملات والإيرادات النفطية خلال مدة البحث (2004- 2022)

أولاً: تحليل التطور الحاصل في أسعار صرف العملات خلال مدة البحث 2004- 2022:

يعد سعر الصرف من الأدوات الهامة التي تلعب دوراً مؤثراً ومهماً في اقتصاديات معظم الدول، ففي العراق تم تطبيق نظام سعر الصرف الثابت؛ اذ تم اعتماد سعر صرف الدولار الأمريكي كوسيط لتسعير الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية الأخرى، بعد أن كان هناك نظام صرف متعدد قبل عام (2003) إذ بلغت فيه أسعار الصرف أكثر من (10) أضعاف تتبناها السياسة الاقتصادية، من خلال أسواق موازية للصرف تُعد هي الرائدة في تحديد سعر الصرف، وفق نظام التعويم المطلق الأمر الذي أنشا نظام صرف تشوبه الكثير من التشوهات؛ نتيجة التعددية الرسمية وبعد عام (2003) وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاله في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بموجب القانون رقم 56 لسنة (2004) ، وبدء عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي؛ من أجل بناء أسس متينة لهذا الاقتصاد في سياق التوجه نحو

اقتصاد السوق، إذ أقام البنك المركزي مزاداً للعملات الأجنبية للإعلان عن انتهاء تطبيق أنظمة الصرف الثابتة المختلفة في العراق وما نتج عنها من تشوهات، واعتماد نظام الصرف العائم المدار؛ إذ يتم تحديد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب، ولكن تحت رقابة وإشراف البنك المركزي لأهمية سعر الصرف في الاقتصاد العراقي. (عواد وآخرون ،2023: 222).

جدول رقم (1) تحليل التطور الحاصل في تقلبات سعر الدينار العراقي للمدة (2004– 2022)

السنة	سعر الصرف الرسمي (دولار/ دينار) (1)	مقدار التقلب في سعر الصرف الدولار امام الدينار العراقي بالسعر الرسمي(2)	سعر الصرف الموازي (دولار دينار) (3)	مقدار التقلب في سعر الصرف الدولار امام الدينار العراقي بالسعر الموازي(4)
2004	1453		1454	
2005	1469	1.10	1472	1.24
2006	1467	-0.14	1475	0.20
2007	1255	-14.45	1267	-14.10
2008	1193	-4.94	1203	-5.50
2009	1170	-1.93	1182	-1.75
2010	1170	0	1185	0.25
2011	1170	0	1196	0.93
2012	1160	-0.34	1233	3.09
2013	1166	0	1232	-0.08
2014	1188	1.89	1214	-1.46
2015	1190	0.17	1247	2.72
2016	1190	0	1275	2.25
2017	1190	0	1258	-1.33
2018	1190	0	1208	-3.90
2019	1190	0	1196	-1.08
2020	1190	0	1234	3.18
2021	1470	23.52	1474	19.44
2022	1460	-0.68	1482	0.542

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للسياسة النقدية أعداد متفرقة للمدة (2004–2022)

اما العامودين الثاني والرابع من اعداد الباحث بالاعتماد عل معادلة التغير السنوي

ولتحليل التطور الحاصل في تقلبات سعر الصرف يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل وعلى أساسها يتم التحليل (الغالبي ،2021: 19)

المرحلة الأولى (2004– 2009) : كان هدف السياسة النقدية في هذه المرحلة هو إعادة الثقة والاستقرار لقيمة الدينار العراقي؛ كعامل مهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وخلق بيئة استثمارية مناسبة؛ للمضي قدما نحو التكامل مع النظام المالي والمصرفي العالمي، ولاسيما بعد أن تخلى العراق عن نظام الصرف المتعدد، وعند ملاحظة الجدول أعلاه؛ نرى أنّ سعر الصرف سجل (1453) في عام (2004)، ثم ارتفع سعر الصرف عام (2005) ليكون (1469) ؛ ليسجل ارتفاع عن السنة التي سبقته، ويعود هذا الارتفاع إلى قيام البنك المركزي ببيع مبالغ على شكل نسب من الكميات المطلوبة مع التشديد على المصارف الأهلية بعدم الترويج لطلبات دوائر الدولة، وتوجيهها إلى وزارة المالية، وحصر الطلبات بالزبائن فقط، الأمر الذي أدى إلى أنتشار الشائعات بين الأفراد بأن كمية الدولار الموجودة في البنك المركزي العراقي اخذت بالنفاد؛ مما دفع الأفراد والمصارف إلى طلب كميات كبيرة من الدولار، فضلا عن الظروف الأمنية المضطربة التي زادت من حالات السفر والهجرة؛ مما ساهم في زيادة الطلب على الدولار، ثم أخذ بعد ذلك بالانخفاض حتى بلغ (1170) عام (2009)، وخلال هذه المرحلة استطاعت السياسة النقدية أن تحقق عدة أمور مهمة منها: إعادة قيمة الدينار العراقي، وخفض معدل التضخم إلى مرتبة عشرية واحدة، وكذلك تكوين احتياطي نقدي يمنحه حرية تحديد سعر الصرف الرسمي، بالإضافة إلى ذلك ترك الطلب لتحديد الكمية المعروضة في السوق.

المرحلة الثانية (2009– 2012) : شهدت هذه المرحلة استقراراً واضحاً في سعر الصرف الرسمي؛ إذ كان يتراوح ما بين (1166 و 1170)، مما يشير إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية للبلد، ومن أجل المحافظة على استقرار أسعار الصرف وتحقيق فرق معقول بين السعرين الرسمي والموازي؛ بادر البنك المركزي العراقي بضخ العملة الصعبة عن طريق نافذة بيع العملة بقيمة (48) مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر الصرف الرسمي من (1170) في عام (2010) إلى (1166) في عام (2012)، وعلى الرغم من هذا التحسن في قيمة الدينار مقابل الدولار، إلا أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار بالسعر الموازي شهد تذبذباً واضحاً في نفس المدة، ويعود سبب هذا التذبذب في قيمة الدينار مقابل الدولار بالسعر الموازي إلى تدهور الأوضاع الإقليمية، وزيادة الطلب على الدولار لأغراض المضاربة، وعمليات الصرف ولا سيما في دول المنطقة؛ نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض عليهم، وسحب العملة الصعبة بشكل غير مباشر من السوق العراقية.

المرحلة الثالثة (2012– 2022): شهدت هذه المرحلة العديد من العوامل والمتغيرات السياسية والمالية التي شكلت تحدياً وصدمة مزدوجة لإدارة سلطة النقد في الحفاظ على استقرار الأسعار في البلد، بدءا من انخفاض أسعار النفط بين عامي (2004– 2022)، وما نتج عن ذلك من انخفاض في إيرادات الموازنة العامة، ومن ثم تراجع تدفق العملات الأجنبية إلى البنك المركزي، مروراً بتدخل السلطة التنفيذية (وزارة المالية والسلطة التشريعية (مجلس النواب وإملاء الشروط والسياسات التي لا تنسجم مع أهداف السياسة النقدية (عواد وآخرون ،2023: 291). وصولاً إلى اضطراب الظروف الأمنية عام (2014) التي أثرت بالاقتصاد الوطني، ومع إدراك إدارة سلطة النقد لهذه التحديات ورؤية واضحة للتدهور المستمر للوضع الأمني والمالي على المدى القصير؛ قام البنك المركزي برفع سعر الصرف الرسمي إلى (1188) دينار في عام (2014) نتيجة انخفاض التدفقات النقدية من جهة، والسعي لتقليل الطلب عليها من جهة أخرى،

ومع استمرار تراجع تدفق العملات الأجنبية إلى البنك المركزي دون مستوى حاجة السوق، وانخفاض مرونة الإنفاق الحكومي في اتجاه نزولي؛ الأمر الذي شكل ضغطاً على الاحتياطيات الأجنبية، ومسار سعر الصرف الرسمي والموازي؛ إذ ارتفع الرسمي بحدود (1190) دينار في عام (2015) واستقر عند هذا السعر حتى (2020)، وكذلك ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي إلى (1247) و (1275) دينار لسنتي (2015) و (2016) على التوالي، ويعود ذلك الارتفاع في سعر الصرف الموازي إلى قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الأجنبية؛ إذ شدد في سياستيه على فرض قيود على المصارف كردة فعل خوفاً من غسيل الأموال، والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الأجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الأجنبية، وبما أن الاقتصاد العراقي ريعي بامتياز يعتمد على عائدات النفط لضخ الموارد المالية في النشاط الاقتصادي، فإن ارتفاع أسعار النفط عام (2017) أدى إلى تدفق المزيد من العملة الأجنبية إلى ميزانية الدولة التي انعكست في ظهور التوقعات التفاؤلية في سوق الصرف الأجنبي التي أدت إلى انخفاض سعر الصرف الموازي إلى (1258) دينارا في عام (2017)، واستقر عند (1208) دينارا عام (2018)، نتيجة ارتفاع الطلب على الدينار العراقي؛ وذلك بعد استقرار الظروف الأمنية في البلاد في عام (2018) واستمر هذا الانخفاض لغاية عام (2019). أما في عام (2020) فقد شهد سعر الصرف الموازي ارتفاعاً؛ نتيجة تداعيات جائحة كورونا، والاغلاق الكبير للاقتصاد العالمي، وتراجع أسعار النفط بشكل حاد؛ إذ تم خفض قيمة الدينار العراقي؛ استجابة لضغوط التمويل الحرج، أما في السنتين الاخيرتين فقد ارتفع سعر الصرف بشكل كبير ليسجل 1474 دينار في عام 2021 ثم استمر الارتفاع ليكون 1482 في عام 2022 ويعتبر أقوى ارتفاع حصل في سعر الصرف خلال مدة الدراسة، ولايزال مستمراً لحد الان. والشكل رقم (2) يوضح تقلبات أسعار الصرف خلال مدة الدراسة .

شكل رقم (٢)
اسعار الصرف الرسمي والموازي

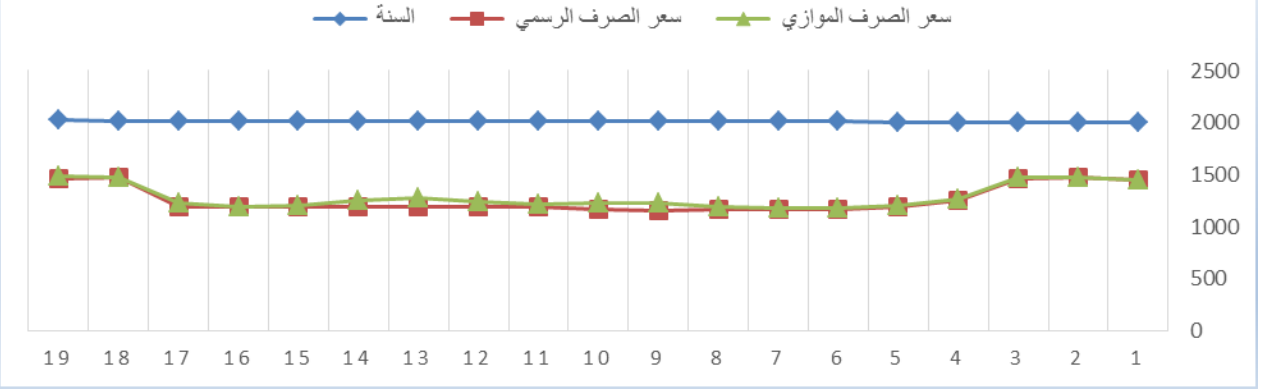

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) باستخدام برنامج **Excel**

ثانياً: تحليل التطور الحاصل في أسعار النفط الخام والإيرادات النفطية خلال مدة البحث 2004– 2022

جدول رقم (2) يوضح أسعار النفط الخام والإيرادات النفطية خلال مدة البحث

السنة	أسعار النفط الخام دولار(1)	أسعار النفط الخام دينار(2)	الإيرادات العامة(3)	الايردات النفطية (4) مليار دولار	نسبة التغير في الإيرادات العامة (5)%	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة(6)
2004	36	52560	32982	32627		98.9
2005	50.6	74584.4	40502	39480	22.8	97.4
2006	61	84851	49055	46908	21.12	95.6
2007	69.1	84094.7	54599	53162	11.3	97.3
2008	94	110636.8	80252	79131	46.98	98.6
2009	61	71370	55209	51719	(-31.21)	93.6
2010	77.4	90558	69521	66819	25.92	96.1
2011	107.5	125775	99998	98090	43.84	98.1
2012	109.5	127677	119466	116597	19.47	97.6
2013	105.9	123479.4	113767	110677	(-4.77)	97.3
2014	96.3	112285.8	105386	97072	7.73	92.1
2015	49.5	585099	66470	51312	36.93	77.2
2016	40.8	48225.6	54409	44267	(-18.15)	81.3
2017	52.4	61936.8	77335	65071	42.14	84.1
2018	69.8	82503.6	106569	95619	37.8	89.7
2019	64	75648	107566	99216	0.94	92.2
2020	41.5	54116	63199	54448	(-41.25)	86.1
2021	68.4	100821.6	109081.5	95270.3	75	87.3
2022	95.6	141679.2	161967.4	153623.3	61.24	95

المصدر البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة 2004 – 2022

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان أسعار النفط الخام في سنة 2004 شهدت ارتفاعاً كبيراً لم تشهدها الأسواق النفطية منذ اكتشاف النفط، فقد بلغ متوسط سعر سلة خامات أوبك (36) دولاراً للبرميل، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب العالمي على النفط من (2.73) مليون برميل يومياً إلى (6.76) مليون برميل يومياً ولا سيما في الولايات المتحدة

الأمريكية، والصين، والهند، وبعض الدول النامية، كما يعزى هذا الارتفاع في أسعار النفط إلى انخفاض الامدادات النفطية من (9.78) مليون برميل يومياً إلى (5.70) مليون برميل يومياً، والعوامل السياسية التي شهدتها بعض الدول المصدرة للنفط، منها عدم استقرار الوضع الامني في العراق، وهذا الارتفاع في أسعار النفط الخام أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية لتبلغ (32627)مليار دولار التي أدت بدورها إلى زيادة الإيرادات العامة لتكون 32982 مليار دولار ونسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة بلغت(98.9 %) . وقد سجلت أسعار النفط الخام ارتفاعات قياسية أيضاً في الاعوام (2005، 2006، 2007، 2008) وان سبب ارتفاع أسعار النفط الخام لسنة 2006 يرجع لمجموعة من العوامل أهمها (التقرير العربي الموحد، 2015: 104) :

1- التوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط المتمثلة بالملف النووي الايراني، وتدهور الوضع الأمني في العراق، فضلاً عن الاضطرابات والعنف في نيجيريا.

2- اعلان شركة البترول البريطانية في عام (2006) بأنها ستغلق طاقة (400) ألف برميل يومياً تنتج من حقل (برودوبي) في الاسكا؛ بهدف إجراء عمليات صيانة للأنابيب.

3- حدوث موجات البرد في أوربا التي أدت إلى تعطيل جزء من الانتاج الروسي، وارتفاع الطلب العالمي على الغازولين بالأخص في السوق الأمريكية.

حيث بلغ سعر النفط الخام في عام 2006(61%) دولاراً مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية إلى (46908) مليار دولار، وكذلك ارتفعت الإيرادات العامة إلى (49055) مليار دولار وبنسبة تغير بلغت (21.12 %) أما نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة بلغت (95.6 %).

واستمر الارتفاع التدريجي لأسعار النفط الخام، وسبب الارتفاع في عام 2007 يرجع إلى زيادة الطلب العالمي إلى مستوى (86.5) مليون برميل يومياً في كافة انحاء دول العالم بعد أن كان يبلغ (79.5) مليون برميل يومياً في عام (2006) وهذا الارتفاع أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية لتبلغ (53162) مليار دولار وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة بلغت (97.3%) اما نسبة التغير فيها كانت (11.3%).

اما متوسط سعر سلة خامات أوبك لعام 2008 بلغ ((94 دولاراً للبرميل؛ مما أوجد حالة من القلق في السوق النفطية؛ بسبب المخاوف من آثارها السلبية على معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وكان سبب هذا الارتفاع هو زيادة الطلب العالمي على النفط الخام، وهذ الارتفاع المتفاوت في أسعار النفط الخام أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية لتبلغ **(79131)** مليار دولار في عام 2008، ومن ثم ارتفاع الإيرادات العامة لتصل إلى (80252) مليار دولار وبنسبة تغير بلغت (46.98%) اما نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة بلغت (98.6%).

أما في عام (2009) انخفضت أسعار النفط الخام انخفاضاً كبيراً جداً إذ بلغ متوسط أسعار سلة أوبك (61) دولاراً للبرميل، وسبب هذا الانخفاض يعود إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط إلى مستوى (84.8) مليون برميل يومياً بعد أن كان يبلغ (86.1) مليون برميل يومياً لعام (2008) ، وكان لهذا الانخفاض في أسعار النفط الخام أثر كبير على الإيرادات النفطية هي الأخرى انخفضت لتصل (**51719**) مليار دولار وكذلك الإيرادات العامة انخفضت

إلى(55209) مليار دولار بنسبة تغير بلغت (31.21-%) في حين بلغت نسبة المساهمة في الإيرادات العامة حوالي (**93.6%**)، ووصل بعدها إلى مستويات قياسية في نهايات أكتوبر؛ ليرتفع سعر النفط في 2010 إلى حوالي (77.4) دولاراً للبرميل ويواصل ارتفاعه في (2011) ليصل إلى (107.5) دولاراً تقريباً مما أدى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية لتصل إلى(**98090**) مليار دولار ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة حوالى(98.1%) وبلغت نسبة التغير حوالي (43.84 %).

اما في عام (2012) فقد بلغ متوسط سعر سلة خامات أوبك (109.5) دولاراً وكذلك بدأت الإيرادات النفطية في الارتفاع حيث بلغت (**116597**) مليار دينار، وبلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة إلى (**97.6 %**) وبتغير سنوي بلغ (19.47%) وهي أعلى قيمة وصلت إليها الإيرادات النفطية والإيرادات العامة خلال مدة البحث، ويعود هذا الارتفاع الذي حصل في الإيرادات النفطية نتيجة الزيادة الكبيرة في أسعار النفط العالمية.

وشهدت الأعوام التالية: (2014و 2015 و2016) تقلبات كبيرة في أسعار النفط العالمية بين الانخفاض والارتفاع؛ اذ انخفضت أسعار النفط الخام في عام (2016) وبلغت حوالي (40.8) دولار، وأخذت الإيرادات العامة بالانخفاض حتى وصلت إلى (54409) مليار دينار، وبتغير سنوي سالب بلغ (18.14%) في عام (2016) وحصل ذلك؛ نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية إلى (44267) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (81.3%) بسبب تراجع أسعار النفط العالمية، وهذا التقلب بالانخفاض في أسعار النفط العالمية؛ ولد عجزاً في الموازنة العامة للدولة العراقية، ثم أخذت الإيرادات النفطية بالارتفاع؛ نتيجة الزيادة في أسعار النفط العالمية حتى وصلت إلى (99216 (التي أدت بدورها إلى زيادة الإيرادات العامة؛ لتصل (107566) مليار دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (0.94%) في عام (2019)، وبنسبة مساهمة بلغت (92.2%)، وفي عام (2020) اخذت أسعار النفط الخام بالنزول حتى وصلت إلى(41.5%) دولار، وسبّب انخفاضاً في الإيرادات العامة إلى (63199) مليار دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (41.25%)، وأيضاً انخفضت الإيرادات النفطية إلى (54448) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (86.1%)، بسبب جائحة كورونا التي اجتاحت سكان العالم، وتوقف كبرى الشركات والمصانع ، وقيدت الانشطة الاقتصادية في العالم فكان لذلك دور كبير في انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام، ثم انخفاض أسعاره.

اما السنوات الاخيرة من البحث (2021 – 2022) اخذت أسعار النفط الخام بالارتفاع بسبب انخفاض شدة جائحة كورونا وزيادة الطلب العالمي على النفط الخام؛ إذ ارتفعت أسعار النفط الخام إلى (95.6) دولار في عام (2022) التي أدت إلى ارتفاع الإيرادات النفطية إلى (153623.3) مليار دولار ثم ارتفاع الإيرادات العامة إلى (161967.4) مليار دولار وبنسبة مساهمة بلغت حوالي (95 %) أما نسبة التغير في الإيرادات العامة بلغت حوالي (61.24 %). والشكل رقم 2 يوضح مسار تطور أسعار النفط الخام، والإيرادات العامة والإيرادات النفطية خلال مدة الدراسة ونلاحظ أن سلوك منحى أسعار النفط الخام والإيرادات النفطية والإيرادات العامة متشابهة إلى حد كبير، وهذا طبيعي؛ إذ أن ارتفاع أسعار النفط الخام يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات النفطية التي تؤدي بدورها إلى زيادة الإيرادات العامة، ويحصل العكس في حالة انخفاض أسعار النفط الخام.

شكل (٣) يوضح
اسعار النفط الخام والايردات النفطية والايردات العامة

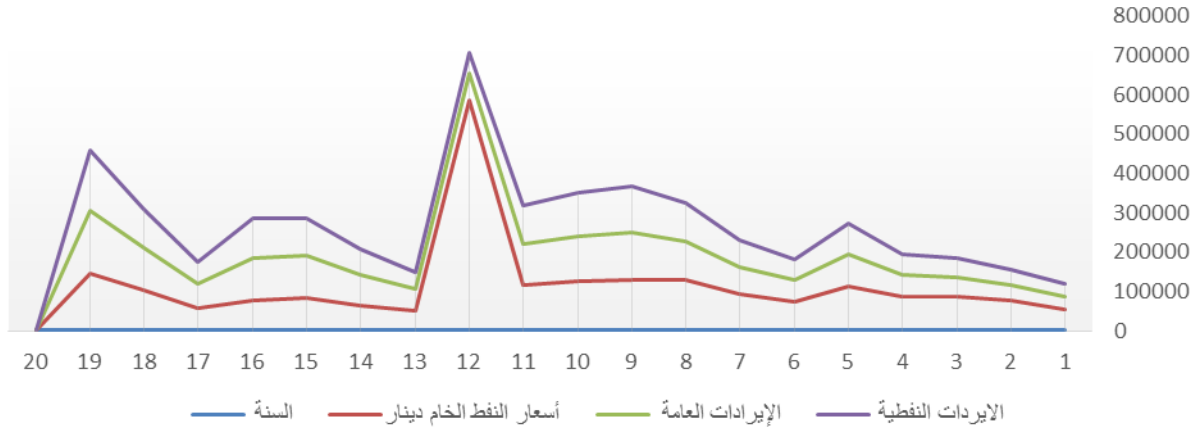

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2) العمود 1 3 4 باستخدام برنامج EXCEL

الشكل رقم (٤) نسبة التغير في الايردات العامة ونسبة مساهمة الإيردات النفطية في الإيردات العامة

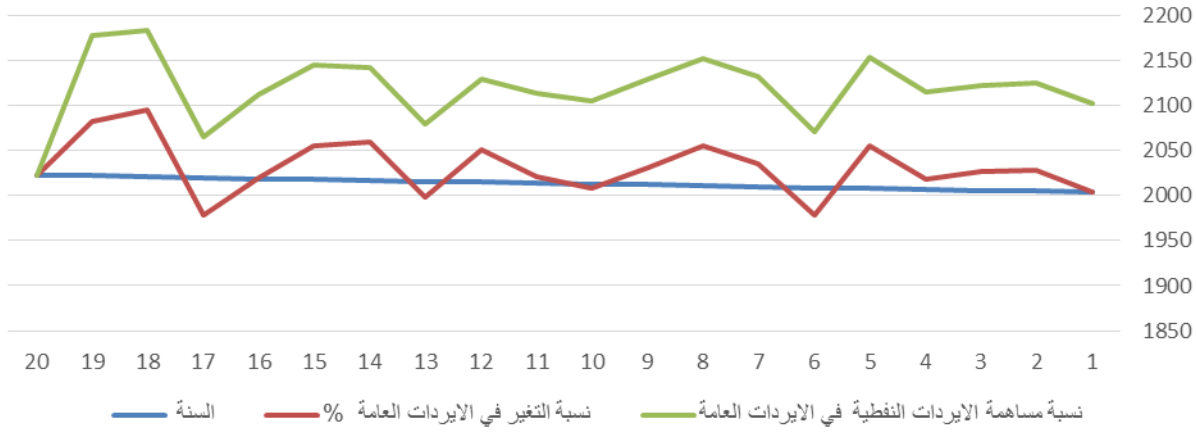

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2) العمود 5 6 باستخدام برنامج EXCEL

ثالثا: العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات النفطية خلال مدة البحث

جدول (3) تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة سعر الصرف الموازي والإيرادات النفطية

السنة	سعر الصرف الموازي (1)	معدل نمو سعر الصرف الموازي (2)	الإيرادات النفطية (3)	معدل نمو الإيرادات النفطية(4)
2004	1454		32627	
2005	1472	1.238	39480	21.00407638
2006	1475	0.204	46908	18.81458967
2007	1267	-14.102	53162	13.3324806
2008	1203	-5.051	79131	48.84880178
2009	1182	-1.746	51719	-34.64129102
2010	1185	0.254	66819	29.19623349
2011	1196	0.928	98090	46.799563
2012	1233	3.094	116597	18.8673667
2013	1232	-0.081	110677	-5.077317598
2014	1214	-1.461	97072	-12.2925269
2015	1247	2.718	51312	-47.14026702
2016	1275	2.245	44267	-13.72973184
2017	1258	-1.333	65071	46.99663406
2018	1209	-3.895	95619	46.94564399
2019	1196	-1.075	99216	3.761804662
2020	1234	3.177	54448	-45.12175456
2021	1474	19.449	95270.3	74.97483838
2022	1482	0.543	153623.3	61.24993833
معدل النمو المركب		-4%		6%

المصدر البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة 2004 – 2022

العامود 2و 4 من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 1 و3

يتضح من الجدول اعلاة وعند اجراء مقارنة بين معدل النمو المركب لسعر الصرف الموازي ومعدل النمو المركب للإيرادات النفطية ان هناك علاقة عكسية بين المتغيرين حيث انخفض سعر الصرف الموازي بمعدل نمو مركب بلغ -4% في حين ارتفعت الإيرادات النفطية حيث بلغ معدل النمو المركب لها 6% وهذا مطابق مع النظرية الاقتصادية.

المبحث الثالث: قياس وتحليل نتائج أثر تقلبات سعر الصرف في الإيرادات النفطية خلال مدة البحث 2004-2022

أولاً: توصيف متغيرات البحث :

إن قياس وتحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والإيرادات النفطية، تم قياسه من خلال برنامج (ARDL) والجدول (4) يوضح متغيرات البحث.

جدول (4) توصيف متغيرات الدراسة

تغير		
صرف الموازي		
ت النفطية		

المصدر: من اعداد الباحث

وكانت معادلة النموذج كالاتي:

$$Y_1 = a + \beta_1 x_1 + Ui \quad \ldots\ldots 1$$

ثانياً: نتائج اختبارات السكون:

من أجل اختبار سكون متغيرات البحث تم اللجوء إلى اختبار السكون (فيلبيس بيرون)، وللمعادلات الثلاثة بوجود القاطع، ومع القاطع والمتجه، والمعادلة التي لا تحتوي قاطع ومتجه كما هو موضح في الجدول (5).

جدول (5) مخرجات اختبار فيلبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
At Level			
		Y1	X1
With Constant	t-Statistic	-1.5304	-1.3663
	Prob.	***0.5127***	***0.5941***
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9963	-0.7601
	Prob.	***0.5933***	***0.9641***
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.4246	-0.0789
	Prob.	***0.8027***	***0.6530***
		n0	n0
At First Difference			
		d(Y1)	d(X1)
With Constant	t-Statistic	-2.4642	-2.3097
	Prob.	***0.1285***	***0.1718***
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4883	-2.8697
	Prob.	***0.3329***	***0.1785***
		n0	n0
Without Constant & Trend Constant	t-Statistic	-2.3556	-2.3164

	*0.0208	*0.0189	1
	**	**	

*مستقر عند مستوى 10% ، ** مستقر عند مستوى 5% ، *** مستقر عند مستوى no , 1% غير مستقر

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews.12**

ومن الجدول (5) يمكننا أن نرى بوضوح نتائج اختبار الثبات لمتغيرات الدراسة، ونلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة بالنسبة للمستويات الأصلية، ولكن عند إجراء الفروق الأولى على نفس المتغيرات؛ نلاحظ أن المتغيرات حسب عبارة فيلبس – بيرون قد استقرت عند مستويات مختلفة من الأهمية.

ثانياً: تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزّعة **ARDL.**

إن اختبار ثبات السلاسل الزمنية ليس شرطاً أساسياً لتطبيق طريقة الانحدار الذاتي الموزع للتأخر الزمني (ARDL)، ولكن الشرط الأساسي لتطبيقه هو عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة عند فرق الرتبة الثانية I (2)، لذا فهو ومن المقدر أنه تم إجراؤه، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (6) نتائج تقدير نموذج **ARDL**

R-squ	**0.994626**	**F-sta**	**2406.119**
Adjusted R-squ	**0.994213**	**Durbin-Watso**	**1.39277694**
Prob(F-stat	**0.00**		

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews.12**

يبين الجدول (6) نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL الأولي؛ إذ بلغ معامل التحديد **(0,99)**، أي أن المتغير المستقل (1x) تقلبات سعر الصرف استطاعت أن تفسّر **(99%)** من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (1y) الإيرادات النفطية، وأن معنوية احصائية فيشر بلغت **(0.0000)** وتعني أن النموذج المستخدم نموذج مقبول لقياس العلاقة بين متغيرات البحث لمعنوية العلاقة ككل، كما أن قيمة دربن واتسون كانت مرتفعة، ووصلت إلى **(1.3927)** إن قيمة دربن واتسون كانت أكبر من معامل التحديد، وبالتالي فإن النموذج يعتبر خالياً من مشكلة الانحدار الزائف.

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك وفق منهجية **ARDL Bounds.**

يسمى اختبار التكامل المشترك في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزّعة **ARDL** باختبار الحدود، ويعتمد على قيمة إحصائية فيشر التي تقارن مع الحدود الدنيا والعليا لباسران، والموزعة ضمن مستويات معنوية متعددة وكما هو موضح في الجدول (7) الآتي:

جدول (7) اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية **ARDL Bounds**

Test Statistic	Value	K
F-statist	9.255954	1
Critical Value Bounds		
Significa	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
1%	4.94	5.58

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews.12**

يبين الجدول (7) بأن قيمة إحصائية فيشر قد بلغت (**9.255954**) وهي أكبر من الحدين الأعلى والأدنى عند مستويات معنوية 10%، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغير المستقل أسعار الصرف والمتغير التابع والإيرادات النفطية، وأن هذه النتيجة تقودنا لتطبيق نموذج تصحيح الخطأ، والتعرف على آلية تصحيح الخطأ والمرونات الخاصة بالأجلين القصير والطويل.

ثانياً: نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية **ARDL**.

يتكون نموذج تصحيح الخطأ من قسمين، الأول يتضمن مرونات الأجل القصير، ومرونات الأجل الطويل للعلاقة قيد البحث والمبينة في الجدول (8)، وجاءت النتائج كما يأتي: –

جدول (8) نموذج تصحيح الخطأ (ومرونات الأجل القصير والطويل) وفق منهجية **ARDL**

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(x1)	-1376.556	462.7285	-2.974867	0.0041
CointE	-0.05	0. 0.01	-5.34	0
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-639.7496	467.1784	-1.369390	0.0174
	155	572	2.72	0

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews.12**

يتضح من خلال الجدول (8) مخرجات تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل، بين المتغير التابع (1y) وبين المتغير المستقل (1x) ،اذ كانت معنوية المقدرات أقل من مستوى الاحتمالية 5%، في الأجل القصير، وهذا يعني رفض الفرضية العدمية الذي يفترض عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة قصيرة الأجل تربط بين تقلبات سعر الصرف و الإيرادات النفطية ؛ لكون الاحتمالية كانت أدنى من مستوى 5% ،وكانت العلاقة عكسية بينهما كما يتبين من النتائج،

معامل تصحيح الخطأ الذي كان أقل من الواحد الصحيح أي أنهُ موافِق لشرط ومتطلبات آلية تصحيح الخطأ في الأجل القصير، كما تبين أن العلاقة طويلة الأجل بين تقلبات سعر الصرف والإيرادات النفطية كانت معنوية، وذات علاقة عكسية.

ثالثاً: اختبارات جودة نموذج **ARDL**: تتضمن اختبارات جودة نموذج ARDL عدة اختبارات ومنها:

1. اختبار ثبات التباين للأخطاء.

هناك مجموعة اختبارات تبين ثبات تجانس تباين الخطأ من عدمه، ومن بينها اختبار ARCH الذي يستند على القيمة الاحتمالية لمربع كاي X^2 وكانت المخرجات كما في الجدول (9) الآتي:-

جدول (9) اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج **ARDL**

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	30.85405	Prob. F(1,68)	0.4412
Obs*R-squared	21.84821	Prob. Chi-Squa	0

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews.12**

يتبين في الجدول (9) ان القيمة الاحتمالية لمربع كاي قد بلغت **(0.4412)** وهذا يفسر قبولنا للفرضية العدمية القائلة: إن أخطاء النموذج ثابتة التباين، ولا وجود لمشكلة في نموذج البحث، ورفضنا للفرضية البديلة التي تنص على أن أخطاء النموذج غير متجانسة التباين، وذلك لكونها تفوق مستوى معنوية **(0,05)**.

2. اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج **ARDL**.

يستخدم لاكتشاف وجود مشكلة ارتباط ذاتي من عدمه اختبارLM والذي يعتمد أيضاً هو الآخر على معنوية قيمة مربع كاي X^2 والذي يبين الجدول (10) مخرجاته وكما يأتي:

جدول (10): اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج **ARDL**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	7.239421	Prob. F(5,65)	0.456
Obs*R-squared	25.3	Prob. Chi-Squa	0

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews.12**

تشير قيمة مربع كاي الاحتمالية والبالغة **(0.4563)** إلى قبولنا للفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي في النموذج، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء؛ لكونها أكبر من مستوى معنوية **(0,05)**.

رابعاً: اختبارات استقرار النموذج (**Stability Test**).

بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي للتأخيرات الموزعة (ARDL)، يتم إجراء اختبارات إضافية؛ لتقييم فعالية النهج الحدودي في الكشف عن وجود التكامل المشترك من عدمه، ويتم إجراء اختبارات إضافية؛ لتقدير نموذج تصحيح الخطأ، كما يتم إجراء اختبارات إضافية لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للتأخيرات الموزعة (ARDL). تقييم استقرار النموذج، تعد هذه الخطوات الإضافية كلها جزءً من خيار

(Stability Diagnostics)، الذي يتضمن اختبار Cusum of Residuals واختبار Cusum of Square، وكلأهما شائع. وكانت نتائج البحث كما في الشكلين. (5) و (6)، حيث تشير الخطوط الحمراء المتقطعة إلى الحدود الحرجة وعند مستوى دلالة (5%)، بينما تمثل السلسلة الزرقاء المتعرجة والمستمرة مجموع البقايا من النموذج التراكمي، والبيان الاستقرار مستمد من وجود هذه السلسلة، وتقع القيمة الإجمالية بالقرب من العتبات الحرجة الحمراء، مما يشير إلى أن نموذج البحث كان متسقًا مع نتائج الاختبار على مدار البحث.

الشكل (5) اختبار المجموع التراكمي للبواقي **Cusum**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews.12**

أما الشكل (6) فهو تشير إلى الخطوط الحمراء المتقطعة للحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) بينما تشير السلسلة الزرقاء المتعرجة والمتصلة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي النموذج؛ لنرى أن الاستقرار يتحقق في كون تلك السلسلة التراكمية داخلة ضمن مسار الحدود الحرجة الحمراء؛ لذا يتضح لنا بأن النموذج الموجود في الشكل (6) كان مستقراً في أغلب مدّة البحث باستثناء بعض الفترات في عام (2010) و (2016–2018) والتي كانت سلسلة مربعات البواقي فيها خارج الحدود الحرجة.

الشكل (6) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي **Cusum of Squares**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج. **Eviews.12**

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1-بينت نتائج الجانب التحليلي أن أعلى نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة كانت في عام (2004) بنسبة (98%) فيما سجلت الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة أدنى قيمة في عام (2015) بلغت نسبته (77%).

2-إن أعلى قيمة وصل إليها سعر الصرف الموازي خلال مدة الدراسة كانت في عام 2022؛ إذ وصل إلى 1482 دينار عراقي مقابل الدولار الأمريكي الواحد، في حين أقل قيمة له كانت في عام 2009 وصلت إلى 1182 دينار مقابل دولار أمريكي واحد.

3-ارتفع سعر الصرف في السنتين الأخيرتين من البحث بشكل كبير؛ ليسجل 1474 ديناراً في عام 2021 ثم استمر الارتفاع؛ ليكون 1482 في عام 2022 ، ويعتبر أقوى ارتفاع حصل في سعر الصرف خلال مدة الدراسة.

4-أظهرت نتائج الجانب القياسي أن اختبار الثبات لمتغيرات الدراسة غير مستقرة بالنسبة للمستويات الأصلية، ولكن عند إجراء الفروق الأولى على نفس المتغيرات؛ نلاحظ انها قد استقرت عند مستويات مختلفة من الأهمية.

5- أكدت نتائج الجانب القياسي وجود علاقة قصيرة الأجل تربط بين تقلبات سعر الصرف والإيرادات النفطية؛ لكون أن مستوى الاحتمالية كان أدني من 5%، وكانت العلاقة عكسية بينهما كما يتبين من النتائج معامل تصحيح الخطأ الذي كان أقل من الواحد الصحيح أي أنهُ موافِق لشرط ومتطلبات آلية تصحيح الخطأ في الأجل القصير.

6- وبينت النتائج القياسية أن العلاقة طويلة الأجل بين تقلبات سعر الصرف والإيرادات النفطية كانت معنوية وذات علاقة عكسية، أي كلما زادت تقلبات سعر الصرف؛ انخفضت الإيرادات النفطية، والعكس صحيح.

ثانيا: التوصيات:

1-يوصي الباحث بالعمل على وضع رقابة صارمة على المكاتب الخاصة بالصيرفة، ومكاتب التحويل الخارجي؛ من أجل المحافظة على قيمة الدينار العراقي، والعمل على مكافحة ظاهرة تهريب العملة الأجنبية للخارج الذي من شانه أن يؤدي إلى تقليص الفارق بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الموازي.

2-ضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية لا سيما في أوقات انخفاض أسعار النفط الخام، وايجاد مصادر بديلة ودائمة للدخل .

3- ضرورة العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية في العراق؛ للتخلص من حالة الاقتصاد الريعي، والتحول نحو اقتصاد متنوع؛ وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية التي يمتلكها العراق مثل الغاز الطبيعي والمعادن الأخرى، كالكبريت، والفوسفات، والزئبق، والأراضي الزراعية، والمياه العذبة والمرافق السياحية والعمل على جعلها روافد مالية، ومصادر تصب في الاقتصاد العراقي.

4-ضرورة العمل على انشاء صناديق سيادية؛ للتنمية المستدامة في العراق على غرار بعض الدول العربية، ومنها الكويت، والاستفادة من أسعار النفط المرتفعة، وتمول هذه الصناديق من الفوائض النقدية الناتجة من الإيرادات النفطية.

المصـــــادر

1-الساعدي، حيدر عليوي شامي، وعبد، ناجي ادريس **(2016)**دور السياسة النفطية في تعظيم العوائد النفطية في العراق للمدة (2003-2013) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد24 في 2016.

2-بوخاري، لحلو موسى **(2010)**سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

3-الحسني، عرفإن تقى (1999) التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان.

4-حشيش، عادل أحمد (2000) العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر

5-مطر، موسى سعيد وآخرون (2000) التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

6-عوض الله، زينب حسين (2004) الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الجزائر.

7-نعمة، سمير فخري (2011) العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

8-الدليمي، سعد عبد الكريم، الدليمي ، فيصل غازي فيصل واخروان (2023) التجاره الخارجية – تطبيقات اقتصأدية كلية، الطبعة الاولي، دار الدكتور للعلوم والكتاب الأكأدىمي، العراق.

9-حاتم، سامى عفيفي (1994) التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع.

10- جديدن، لحسن (2004) تسيير خطر سعر الصرف حالة الجزائر – رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان.

11- الصادق، مدحت (1997) النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب العربي، القاهرة.

12- عبد القادر، السيد متولي (2011) الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان.

13- الغالبي، عبد الحسين جيل الحسن (2011) سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

14- قدري، عبد المجيد (2006) المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

15- مفيدة، قناط وآخرون (2016) أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر.

16- قابل، محمد صفوات (2010) نظريات وسياسات التجارة الدولية، مطبعة العشري، القاهرة.

17- محمد الصيد احميد احميدو وعبد الرحمن علي صالح محفوظ. **(2022)**أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات.**(22)** ***Alostath***, .

18- محمد الناصر حميداتو، & عبد القادر شويرفات. (2016) أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989- 2014). *el-Bahith Review*, *16*(1), 285-298).

19- عبد الباقي، يوسفي، (2001) دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.

20- شطباني، سعيدة، **(2012)**محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة.

21- الشماع، همام والعمري عمر هشام (2002) أثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي – الطبعة الأولى بيت الحكمة – بغداد.

22- قدري، عبد المجيد (2005) مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

23- عباس، الحاج محمد ((2024 أثر أسعار الصرف والتضخم على الواردات في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة من 1970-2022 (Doctoral dissertation)

24- قادر، اسو بهاء الدين (2022) أثر تقلبات سعر الصرف في نسب السيولة للمصارف التجارية العاملة في العراق دراسة تحليلية للمدة2014 -2018، المؤتمر العلمي الخامس للعلوم الإدارية والاقتصادية، (نحو اتجاهات حديثة ادارة متطورة في بناء اقتصاد يواكب العصر) للمدة 26-27 /2022.

25- تور الدين، جهاد احمد، عبد المنعم، & حسام الدين أحمد محمد. (2018). أثر تغيرات أسعار الصرف على مستوى معيشة الأسرة المصرية .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية.30-1 , (1)*2* ,

26- محمد إبراهيم، د/إيهاب إبراهيم. (2024). أثر تغيرات سعر الصرف على نمو الصناعات التحويلية في مصر دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 2010-2022). مجلة راية الدولية للعلوم التجارية.1368-1325 , (9)*3* ,

27- تفاحة التواتي حمد أبوشاح، & خيرية عبد الحميد سحيب. (2023). دور الإيرادات النفطية في التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1990-2015 .(مجلة البيان العلمية،.117-138 , (15)

28- ماهر ماجد صبحي/باحث، & أ. م. د خالد روكان عواد/المشرف. (2023). أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية.238-209 ,(78)*21* ,

29- الامانة العامة لجامعة الدول العربية **(2015)**التقرير العربي الموحد

1- MacDonald, R. (2007). *Exchange rate economics: theories and evidence*. Routledge

2-Abbasi, J., & Safdar, S. (2014). What determines the behavior of exchange rate in Pakistan: Monetary model analysis. *IOSR Journal of Humanities and Social Science*, *19*(2), 27-35.

3- Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2009). *International economics: Theory and policy*. Pearson Education.